


2011

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

Ambia Oyadat
oyadatam@jinan.edu.lb

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinar>

 Part of the [Business Administration, Management, and Operations Commons](#), and the [Corporate Finance Commons](#)

Recommended Citation

Oyadat, Ambia (2011) "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي," *Al Jinan الجنان*: Vol. 1 , Article 6. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinar/vol1/iss1/6>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al Jinan الجنان by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, u.murad@aar.edu.jo.

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

المقدمة :

إن المتغيرات العالمية في جوانبها المختلفة تفرض على الدول التفكير في الوسائل المجدية لمواكبة تلك المتغيرات تمثيا مع ظروف كل دولة. وتعمل ليبيا كمثيلا لها من دول العالم على إيجاد السبل الكفيلة بمواصلة التنمية وتلبية احتياجاتها باستمرار، من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية المختلفة لمساندة القطاع النفطي الذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل القومي.

ومن أجل ذلك سعت الدولة إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. حيث شجعت الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحاول تهيئة المناخ المناسب لقيام الاستثمارات التنموية للمساهمة في تعزيز البنية التحتية للاقتصاد الوطني . كما قامت الدولة بالترويج للاستثمار الأجنبي ليساهم مع الاستثمار المحلي في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية التالية:^(١)

- تنويع مصادر الدخل القومي والتقليل من الاعتماد على النفط ، وذلك من خلال العمل على إقامة المشروعات في القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها .
- تطوير الصادرات المحلية بواسطة استخدام الخبرات الواسعة للشركات الأجنبية المستثمرة .
- الاستفادة من الميزة النسبية للاقتصاد الليبي من حيث توفر الطاقة اللازمة لقيام المشروعات الصناعية، فضلاً عن موارد أخرى كالخامات المعدنية الممكن استخدامها في

١- UNCTAD «World Investment Report 2002 Transnational Corporations and Export Competitiveness, Overview» New York and Geneva, 2002

العديد من الصناعات الثقيلة التي تحقق قيمة مضافة عالية مثل مشاريع الغاز المسال ومشاريع البتروكيماويات.

- الاستفادة من الخبرات الإدارية المستخدمة في الدول الأخرى مع إمكانية تطبيقها في ليبيا.

- سد الفجوات الحالية من ناحية التكنولوجيا المستخدمة في ليبيا، وذلك من خلال تحسين وسائل نقل التكنولوجيا والمهارات المترتبة عليها ومواءمة تلك الوسائل والخبرات مع البيئة الليبية.

ونظراً لحاجة الاستثمارات التنموية المطروحة إلى المزيد من الموارد المالية الضخمة، قامت الدولة بالترويج للمشاريع الاستثمارية، وقدمت العديد من الحوافز المشجعة والتسهيلات اللازمة بالإضافة إلى إعادة النظر بصورة دورية في التشريعات والقوانين ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر لخلق بيئة استثمارية تساهم بشكل كبير في زيادة الصادرات الليبية وذلك بهدف تحقيق قيمة مضافة عالية للأنشطة المستحدثة، وتحقيق معدل أكبر من تشغيل العمالة المحلية، وتحديث التكنولوجيا المستخدمة في التصنيع من أجل إنتاج سلع ذات مواصفات وجودة عالية.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة البحث في ظهور حاجة ماسة في الاقتصاد الليبي الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الدخل، ونقل تكنولوجيا الحديثة، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية، ورفع مستوى الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدماتية. بعد أن كشف الواقع عن ضعف حجم الانجاز التنموي الذي تمكنت من تحقيقه خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، والميزانيات التنموية المتعاقبة التي تم تبنيها خلال العقود الثلاثة الماضية، فلا يزال الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل رئيسي في دخله على المورد النفطي الناضب، ويفتقر إلى العمالة الماهرة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني والحضري. فرغم الاستثمارات الضخمة التي نفذت خلال الفترة الماضية، التي كانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية السلعية والخدماتية، وخلق قاعدة إنتاجية تساعد في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على النفط، فإن التجربة قد كشفت عن ضعف كفاءة الاستثمارات المنفذة، ورسخت حالة الاعتماد على النفط الخام كمصدر للدخل القومي وللصرف الأجنبي، ورغم التعديلات العديدة التي أدخلت على القوانين والتشريعات فإن الاقتصاد الليبي لم يحقق لحد الآن النسب المطلوبة، ولم ينجح لحد الآن في جذب النسب المطلوبة من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر .

«فرضية الدراسة :- « تلعب السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) دور محوريا في تعديل المناخ الاستثماري وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي».

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحديد دور السياسة الاقتصادية الواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي ومدى مساهمته في هذا الاقتصاد والظروف والبيئة الملائمة التي يمكن أن توفرها ليبيا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوضيح الفرص التي تمنح للمستثمرين الأجانب.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه وصوره المختلفة.

١. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر : Foreign Direct Investment FDI

ارتبط الاستثمار الأجنبي في نشأته بنشأة وتطور التجارة الدولية، وساعد على انتشاره وتعاضم معدلاته ظهور الشركات متعددة الجنسية. فقد استعانت معظم دول العالم برأس المال الأجنبي- بدرجات مختلفة - لتحديث وتطوير منشآتها الإنتاجية وغيرها من مرافق الاقتصاد الوطني. حيث أسهم الاستثمار الأجنبي في تحريك النشاط الاقتصادي بما يوفره من تمويل وتكنولوجيا وأساليب إنتاج وممارسات في الإدارة والتدريب والتسويق، وخلق فرص عمل جديدة والتوسع في الصادرات مما يمكن من زيادة قدرات الاقتصاديات المضيفة.

ويشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الداخل ٩ بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات^(١).

ويعرّف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يسيطر فيه المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح بين ٢٥٪ - ٥٠٪ من كامل أسهم المشروع^(٢). أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) (UNCTAD) فتعرفه بأنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية^(٣).

١- حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة البنك الصناعي ، العدد ٨٢ ، بنك الكويت الصناعي ، ديسمبر ٢٠٠٥ ، ص ١٢ .

٢- هيكل عجمي جميل ، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص ١٠ .

٣- د. حسن بن وفدان الهجومج ، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ، مؤتمر الاستثمار والتمويل : تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار ، شرم الشيخ ، ٥-٨ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٥٦ .

٢ . مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، خاصة الدول النامية ليس فقط لوجود فجوة في المدخرات التي تعاني منها هذه الدول وعدم قدرتها على توفير المدخرات المحلية اللازمة لعملية التنمية ، ولكن بالنظر لقدرة هذه الاستثمارات على نقل التكنولوجيا المتقدمة في المجالات الإنتاجية والفنية والإدارية والتسويقية المختلفة التي تسهم في تطور عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول، فقد كان لهذه الإستثمارات مزايا متعددة

ويمكن إعطاء ملخص لمزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف في الآتي^(١):

- المساعدة في الفجوة المالية الداخلية والفجوة المالية الخارجية للدول المضيفة.
 - المساهمة في استيراد وتوطين التكنولوجيا الأجنبية الحديثة في البلد المضيف.
 - جلب وتطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق وغيرها.
 - تدريب الأيدي العاملة ورفع مستوى مهاراتها.
 - تسويق المنتجات المحلية محلياً وخارجياً.
 - المساعدة في معالجة مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.
- هذا بشكل عام، ولكن بالنسبة لليبيا فتتمحور مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول النقاط الثلاث الأساسية التالية:

- تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق إقامة المشروعات الاستثمارية التي تتمتع بالترابط الأممي والخلفي مع المشروعات القائمة ، ودعم المشروعات الموجهة أساساً للتصدير ودعم وتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- التركيز على الصناعات ذات رأس مال كبير والمشروعات المعتمدة على الخامات المتوافرة محلياً من النفط والغاز الطبيعي.
- نقل وتوطين التكنولوجيا عن طريق تشجيع زيادة عدد الشركات ذات التكنولوجيا المتقدمة من خلال الدخول في شراكة مع الشركات المحلية أو عن طريق شراء التراخيص الخاصة بطرق الإنتاج المتقدمة، وتدريب العمالة المحلية ورفع مستوى مهاراتها.

١- د. صادق الراوي ، دور الاستثمارات الأجنبية في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، أخبار النفط والصناعة ، العدد ٣٩٠ ، مارس ٢٠٠٣ ، ص ٣٥ .

٣ . صور الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة في تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت ملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة معينة مع رأس المال المحلي بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع ، حيث يستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لإحدى الشركات الأجنبية . ولا شك أن المستثمر سواء الوطني أو الأجنبي يعتمد في قراراته الاستثمارية على العديد من الظروف والاعتبارات التي يأتي في مقدمتها التأكد من توافر فرص الربح التجاري التي يمكن أن يحققها المشروع الاستثماري ، وطبيعة المزايا والتسهيلات والضمانات التي تمنحها الدولة المضيفة بالإضافة إلى المناخ الاستثماري السائد في تلك الدولة . ومن الملاحظ بأن التشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم المختلفة تأخذ بأسلوب أو آخر من الأساليب التالية في مجال الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية^(١) :

١ . تأسيس المشروعات الاقتصادية المشتركة (Joint Venture):

وذلك من خلال قيام الأفراد أو الشركات والمؤسسات الأجنبية بالاشتراك مع شركاء محليين في الدول المضيفة لتأسيس هذه المشروعات في المجالات الاقتصادية المختلفة ، وغالباً ما يكون الشريك الأجنبي مستثمراً خاصاً فرداً أو شركة خاصة أو مجموعة شركات أو حكومة الدولة الأجنبية أو إحدى هيئاتها العامة . كما يمكن أن يكون الشريك المحلي فرداً أو جماعة أو هيئة أو شركة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها . وتعتبر المشروعات المشتركة وسيلة هامة لجذب الاستثمارات الأجنبية بما توفره من خبرات فنية وتكنولوجية متطورة للدولة المضيفة ، بالإضافة إلى أنها تعبر وسيلة أساسية متميزة لتحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي.

٢ . قيام المستثمر الأجنبي بشراء نسبة معينة من أسهم الشركات القائمة في الدولة المضيفة: حيث يمكن أن يتم ذلك نتيجة لقيام هذه الدول بعمليات تخصيص وبيع أسهم الشركات العامة أو لرغبة الدولة المضيفة في التوسع وزيادة الاستثمارات أو الحصول على المعارف والخبرات التكنولوجية الأكثر تطوراً أو الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق العالمية .

٣ . السماح بإنفراد رأس المال الأجنبي الخاص للاستثمار المباشر وتملك المشروع الاستثماري بالكامل وتحمل مسؤوليات إدارته .

٤ . قيام الشركات متعددة الجنسيات بتأسيس شركات تابعة للشركة الأم ومملوكة لها بالكامل

١ - غرفة تجارة وصناعة البحرين، الاستثمارات الأجنبية في دولة البحرين، ندوة وسائل تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة - دولة قطر ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٦ .

في الدول المضيفة للاستثمار : ويتم ذلك بعد قيام هذه الشركات بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة للتأكد من أن هذا النوع من الاستثمار يتناسب مع استراتيجيتها في الإنتاج والتوزيع الدولي ، ومع الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى التي تنتهجها الشركة الأم .

٥. قيام الشركات متعددة الجنسية بعقد اتفاقيات مع الشركات المحلية في الدول المضيفة للاستثمارات وذلك بهدف منحها تراخيص بحقوق استغلال تقنية معينة : حيث تتولى الشركات المحلية مسؤولية الإنتاج والتسويق في السوق المحلي ، وذلك لقاء دفع رسوم معينة للشركات المتعددة الجنسية مقابل استخدام هذه التراخيص . وتتيح هذه الترتيبات في بعض الأحيان للشركات متعددة الجنسية الحق في اقتناء جزء من أسهم الشركات المحلية التي ترتبط معها بعقود تراخيص بحقوق لاستخدام التقنية .

ومن الجدير بالذكر أن السياسة الاستثمارية في الاقتصاد الليبي في مجال التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأخذ بأساليب متعددة من الأساليب السابق الإشارة إليها ، ويأتي في مقدمتها صيغة المشروعات المشتركة ، كما تسمح بتأسيس مشروعات اقتصادية تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى السماح للشركات متعددة الجنسية بفتح فروع لها للعمل في ليبيا . ومن الأهمية التأكيد فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية للاقتصاد الليبي على الأمور التالية:

- أن التشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية في ليبيا تتسع للعديد من الأشكال والصيغ القانونية المعروفة أو المعمول بها في دول العالم في مجال تأسيس هذه المشروعات .
- إن المشاركة في ملكية المشروعات الاستثمارية وإدارتها وتأسيسها تعتبر متاحة في ليبيا سواء للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين التابعين لجنسيات الدول المختلفة.
- إن المساهمة في تأسيس المشروعات الاستثمارية يمكن أن يتم بأي عنصر من عناصر الإنتاج ، مادامت هذه العناصر لازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادي الذي أسس من أجله . وبالتالي فإنه يستوي أن تكون المشاركة في هذه المشروعات برأسمال نقدي أو بأصول عينية أو بتقديم تقنية إنتاجية معينة ، حيث يعتبر جميع هذه العناصر ضرورية لقيام المشروع الاستثماري بوظائفه ، وبالتالي تعطي للمشاركين فيه الحق في المساهمة في ملكية المشروع وإدارته.
- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة أو العامة يمكن أن تعمل في العديد من المجالات الاقتصادية والخدمية ، وبصفة خاصة في الصناعات التحويلية والمجالات المالية والمصرفية والخدمات الصحية علاوة على الاستثمار في مجال الصناعات المكمل للصناعات الرئيسية

المقامة كالالمونيموم والبتروكيماويات وغيرها. حيث يمكن أن تعتمد المشروعات المشتركة في هذه القطاعات على الموارد الطبيعية المتوفرة كالنفط والغاز الطبيعي ، إضافة إلى ما تتمتع به ليبيا من موقع جغرافي متميز وتوافر الأسواق المحلية والإقليمية اللازمة لتصريف منتجات هذه المشروعات وغيرها من المزايا التنافسية .

- إن ليبيا تنظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشروعات المشتركة بوجه عام على أنها وسيلة هامة تساهم في إيجاد واقع اقتصادي يتسم بتشابك المصالح الاقتصادية للدول الأطراف في هذه المشروعات ، مما يساهم بالضرورة في توسيع نطاق التبادل التجاري على المستوى الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات والتمتع بمزايا الإنتاج على نطاق واسع والقدرة على التصدير والمنافسة في الأسواق الدولية ، وتحسين القدرة التفاوضية في الحصول على مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا المتطورة بشروط مناسبة .

- تهدف السياسة الاستثمارية في الاقتصاد الليبي إلى تشجيع قيام المشروعات الاستثمارية التي تتميز بإنتاجية مرتفعة وذات القدرة على تحقيق الترابط الاقتصادي الأمامي والخلفي، أي تلك المشروعات التي تتسم بمراحل إنتاجية متعددة خاصة في المجال الصناعي لتعمل على إيجاد العلاقات التشابكية بين المشروعات القائمة واستخدام منتجاتها في عملياتها الإنتاجية ، مما يؤدي إلى تطوير الهياكل الإنتاجية وتعظيم العلاقات التكاملية للأطراف المشاركة.

تعمل الأجهزة المختصة في ليبيا على سرعة مواجهة كافة المشاكل والعقبات التي قد تواجه بعض هذه المشروعات الاستثمارية، ووضع كافة الحلول لها بهدف زيادة أنشطتها الإنتاجية وتصريف منتجاتها في الخارج، وتقرير مزايا تفضيلية لمنتجات هذه المشروعات في مجال الاستيراد والتصدير.

ثانياً : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر :

أ- لقد جرى العرف الدولي على تقسيم الاستثمارات الأجنبية إلى استثمارات مباشرة وغير مباشرة

١- الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investments

وهي تتمثل في المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت هذه الملكية كاملة أم بالاشتراك مع رأس المال الوطني وذلك بما يكفل الرقابة المباشرة للأجنبي على المشروع وهذا يعنى إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين هما :

أ- الاستثمار المشترك : Joint Venture

وهو أحد مشروعات الأعمال التي تتضمن مشاركة طرفين (شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في راس المال ، بل أيضاً إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية ولا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة بإدارة المشروع ، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح .

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: Wholly - owned foreign investments
تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع Subsidiarie للإنتاج أو التسويق أو أي نوع للنشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة .

٢- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة : Foreign Indirect Investments

في ظل هذا النوع من الاستثمارات لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار وفي بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئياً أو كلياً في إدارة وتنظيم المشروع وتتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة الأشكال الآتية :

أ- التراخيص (الامتياز) Licensing Agreements contracts

تعتبر تراخيص أو امتياز الإنتاج أو التصنيع أو استخدام العلامات التجارية أحد الأساليب التي يمكن للشركة متعددة الجنسيات أن تنقل إنتاجها من النطاق المحلي بالدولة الأم إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى أي أنفاق استثماري . وتراخيص الإنتاج هي عبارة عن إتفاق أو عقد بمقتضاه تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر (عام أو خاص) بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية مقابل عائد مادي معين وقد تشمل التصميمات الهندسية والصناعية ، التدريب أساليب الرقابة على الجودة وغيرها .

ب- اتفاقيات المشروعات / عمليات تسليم المفتاح : Turnkey operations/ projects

يقصد بعمليات تسليم المفتاح هي المشروعات الاستثمارية التي ينتهي فيها دور المستثمر الأجنبي وقت الانتهاء من بناء المشروع وتسليم المفتاح وتشغيله كما هو الحال في قطاعات الإنشاءات والمباني وإنشاء المصانع ومحطات الكهرباء والفنادق الخ ويتم تغطية النفقات الاستثمارية هذه وقت تسليم المشروع أو على دفعات حسب العقود المبرمة.

ج- عقود التصنيع وعقود الإدارة : - Contracts Mangament and Manufacturing

عقود التصنيع هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية بالدولة المضيفة يتم بمقتضاها أن يقوم الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع سلعة معينة/ أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة/ للاستفادة من المزايا النسبية للاستثمار في الدولة المضيفة مثل انخفاض أسعار المواد الخام والأجور والطاقة أو وفرة العمالة الماهرة أو القرب من أسواق التصدير الخ (إنتاج أمريكي في تايوان - إنتاج العطور الفرنسية في المغرب) .

أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها أن تقوم الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين وأبرز مثال على هذا النوع من المشروعات سلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم .

د- عقود امتياز الإنتاج الدولي من الباطن International sub – Contracts:

هو عبارة عن اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين بموجبها يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر (الأصيل) الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية . وقد تتطوي الاتفاقية المشار إليها أن يقوم الأصيل بتوريد المقاول بالباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل .

هـ- عقود الوكالة / الوكلاء :

Agency Contracts/agreements/arrangements

عقد الوكالة عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام أحد الأطراف (الأصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل وإبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي أي أن الوكيل يعتبر وسيطاً وغير مالك للبضاعة .

و- الموزعون: Distributors

الموزع هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات وذلك بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص وقد تقوم الشركة المعنية أو المصدر بمنح موزع ما خدمة سوق معين، بمعنى أن الموزع قد يكون المستورد الوحيد في سوق معين لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية^(١) .

١- د. عبد السلام أبو شعف . الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية . مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية ٢٠٠٣ . ص ٦٢-٦٣ .

ب : سياسات حوافز الاستثمار :

بخصوص الحوافز المقدمة من الدول النامية المضيفة يجدر بالذكر أنه من الخطأ بمكان الاعتقاد بأن التعدد والتنوع في الحوافز والتسهيلات والامتيازات المتاحة للمستثمرين يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية أو رفع جاذبية الدولة المضيفة كمكان للاستثمار الأجنبي . ففي بعض الحالات قد نجد إحدى الدول المضيفة تقدم أنواعاً كثيرة من التسهيلات والامتيازات والضمانات (الجمركية وغير الجمركية ، المالية والإدارية ... الخ) وبالرغم من هذا نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي مقاساً . (على سبيل المثال) بعدد الشركات أو الاستثمارات من المشروعات محدود الأجنبية فيها محدودة للغاية ، وهذا يعنى أن جاذبية الدولة المضيفة لا تتوقف فقط على أنواع الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب بل إن عوامل أخرى قد تلعب دوراً كبيراً التأثير على حجم ومدى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة .

كما أن الاستقرار السياسي للدولة وحجم السوق ومدى توافر الموارد المادية والبشرية بها والبنية التحتية ومناخ وأشكال الاستثمار المتاحة الخ قد يكون من بين هذه العوامل ، حوافز والتسهيلات والضمانات الممنوحة أو المتاحة أمام المستثمرين قد تكون في كثير من الحالات شروط غير كافيه لجذب الاستثمار . وفيما يتعلق بأنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية يمكن عرض الأمثلة الآتية (هذه الامثلة تم الحصول عليها من واقع مراجعة تجارب عشر دول نامية بعضها من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط) .

- ١ . عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملكاً كاملاً أو جزئياً .
- ٢ . السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الاراضى والعقارات .
- ٣ . إعفاء الواردات من الأصول الرأسمالية والمواد الخام والمواد المساعدة ومستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية فضلاً عن تسهيل الإجراءات الجمركية المرتبطة بها .
- ٤ . إعفاء أو تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على الصادرات .
- ٥ . إعفاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لمدد قد تصل إلى ١٥ سنة .
- ٦ . تخفيض الرسوم (أو الإعفاء منها نهائياً) والخاصة باستخدام واستغلال منافع المرافق العامة كالتمياه والكهرباء ... الخ . وتخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والاراضى الخاصة بمشروعات الاستثمار .

٧. إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أو المشروعات القائمة داخل البلاد.

٨. السماح بتحويل جزء من الأرباح وأجزاء من راس المال والمرتبات للخارج إما سنوياً أو بعد فترة زمنية معينة في ظل نسبة مئوية تحددها الدولة المضيفة.

٩. تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدل الفائدة عليها .

١٠. تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروع والتوسعات المستقبلية في مجالات النشاط المختلفة.

١١. إعفاء الصادرات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدد قد تصل إلى ١٢ أو ١٥ عاماً.

١٢. إعفاء مشروعات الاستثمار الأجنبي من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في نظيرتها الوطنية.

ثالثاً :- أهمية الاستثمار الأجنبي ومكوناته :

أ- أهمية الاستثمار الأجنبي:

تكمن أهمية الاستثمار أو النشاط الاستثماري بمعناه الشامل في كونه المحرك الأساسي والرئيسي لعملية التنمية ، وذلك نظراً لما يتحقق في ظل وجود هذا النشاط من بنية تحتية وزيادة في الطاقات الإنتاجية والخدمية وتنمية وتأهيل للموارد البشرية تكون محصلة رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمواطن .

إلا انه يوجد اختلاف بين الاقتصاديين حول جدوى وأهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة فقد انقسموا إلى قسمين رئيسيين هما:

المجموعة الأولى: أنصار النظرية التقليدية أو (الكلاسيكية) .

المجموعة الثانية : أنصار النظرية الحديثة.

يفترض أنصار النظرية الكلاسيكية أن الاستثمارات الأجنبية تتطوي على العديد من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات إلى الحد الذي جعلهم ينظرون إليها بمثابة مباراة من طرف واحد يكون الفائز فيها محمداً سلفاً وهو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدولة المضيفة استند أنصار هذه النظرية إلى عدد من المبررات متمثل في التالي:^(١)

١ - المؤسسة العربية للاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت ١٩٨٧.

١- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات .

٢- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلاً من إعادة استثمار في الدولة المضيفة .

٣- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالدولة المضيفة .

٤- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

٥- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق تفاوت بين هذه الطبقة وغيرها.

٦- أن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستغلالها من خلال ما يلي:

أ- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دول أجنبية .

ب- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول «الدول الأم للشركات الأجنبية».

ج- قد تمارس الشركات الأجنبية / متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على المؤسسات السياسية في الدولة المضيفة لتحقيق أغراضها الخاصة .

د- في حالة الاقتصاديات الصغيرة يصعب السيطرة على السياسة النقدية والمالية في الدول المضيفة ، لمقدرة الشركات الأجنبية على توفير أموال طائلة من الخارج تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وسعر الصرف ومعدلات التضخم .

إما بالنسبة للجانب الآخر يرى أصحاب النظرية الحديثة إن كلاً من طرفي الاستثمار «الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة» تربطهم علاقة المصلحة المشتركة ، كل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. بمعنى آخر أن يحصل كل طرف منهم على الكثير من العوائد، غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تعتمد على السياسات المتبعة من الدول المضيفة ، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي^(١):

١- عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي المكتب العربي الحديث بالإسكندرية ١٩٩١ ، الطبعة الثانية ص ٢٥ .

١- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.

٢- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

٣- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

٤- تقليل الواردات.

٥- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

٦- تدفق رؤوس الأموال.

٧- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.

٨- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها .

٩- يتحقق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة إلى حد كبير على المنافع المذكورة أعلاه (١-٨).

يتضح بأن هناك شبه اتفاق بين الدول حول أهمية وجدوى الاستثمار الأجنبي إلى الحد الذي جعلهم ينافسون بعضهم البعض على تقديم الحوافز والإغراءات المالية لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ، ودول العالم بتقسيماتها المختلفة ، متقدمة ونامية رأسمالية واشتراكية عربية وغير عربية إسلامية وغير إسلامية جميعها تبذل جهوداً طيبة في تحسين بيئات الاستثمار فيها . فنجاح أي دولة من الدول يعتمد على مدى تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي وعلى تشخيصها لعوامل جذب الاستثمار والعمل على الإيفاء بمتطلباته .

ب : مكونات الاستثمار الأجنبي

تتكون بيانات الاستثمار الأجنبي طبقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي مما يلي :

- الاستثمارات في حقوق الملكية التي تمول إنشاء مصانع وشركات وغيرها من المشروعات التي يدخل المستثمر الأجنبي فيها كشريك بحصة مباشرة لا تقل عن ١٠٪ من إجمالي حقوق الملكية (سواء في شكل نقدي أو في شكل عيني كالآلات والمعدات) .

- الاستثمارات المالية في شكل شراء أسهم وسندات تطرح من خلال البورصة ، ويشترط إن تمثل قيمة الأسهم أو السندات المشتراة ١٠٪ أو أكثر من إجمالي رأس مال المنشأة حتى تسجل البيانات على أنها استثمار أجنبي .

- الإرباح المعاد استثمارها والتي تؤدي إلى إحداث زيادة في رأسمال المنشآت .
- شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمرين الأجانب أو مؤسسات الاستثمار .
- استكشاف أو استخراج المواد والخامات الطبيعية (مثل استكشاف البترول) .
- نشاط التشييد والبناء وغالباً ما يكون ذلك في حالة إنشاء المشروعات الكبرى التي يتطلب تنفيذها مدة تزيد عن عام .
- المعدات المنقلة والمتحركة (الطائرات ، تجهيزات النفط،) التي تعمل داخل الدولة لمدة تزيد عن عام .
- حيث تنص الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات على إن امتلاك المستثمر الأجنبي لـ ١٠٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة الشركات المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة الشركات غير المساهمة) دليل على وجود الاستثمار الأجنبي^(١).

رابعاً : محددات الاستثمار الأجنبي

توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر . إذا افترضنا جدلاً بأن هدف المستثمر هو الحصول على أعلى أرباح ممكنة من المشروع الاستثماري بالتالي نجد أن الأرباح تعتمد بصفة أساسية على الإيرادات المتوقعة من المشروع والتكاليف المحتملة لإنشاء وتشغيل ذلك المشروع. استخدم الاقتصاديون معايير مختلفة لقياس ربحية المشروعات تتمثل هذه المعايير في ما يعرف بالقيمة الحالية لصافي المتدفقات النقدية ، ومعدل العائد الداخلي والكفاءة الحدية لرأس المال والكفاءة الحدية للاستثمار كل هذه المعايير تعكس مدى ربحية المشروع ، هذه المعايير جميعها معايير اقتصادية بحتة ، فهي جزء من عوامل أخرى تشكل ما يعرف بمناخ الاستثمار .

• مناخ الاستثمار: يعني مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف بأنه (الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو ايجابياً على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات ، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

١- صندوق النقد الدولي ، مرشد تجميع البيانات ميزان المدفوعات ، واشنطن ، ١٩٩٥، ص ١٦٠-١٦٢ ، صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ، واشنطن ، ١٩٩٣ ، ص ٩٣-٩٧ .

يتضح مما سبق أن مناخ الاستثمار يعتمد بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات اقتصادية ومالية ، وبيئات قانونية وتشريعية ، وبيئات سياسية واجتماعية ، وبيئات إدارية فيما يلي نناقش هذه البيئات بالتفصيل :

أ) البيئة الاقتصادية

توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عاملاً مهماً من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر إمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا إن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ، لعل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجال البترول في دول الخليج يعزى لتوفر الموارد الطبيعية كما إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الصين ودول شرق آسيا يبرره توفر الأيدي العاملة المدربة الرخيصة واتساع نطاق السوق ولكن إرتباط توفر الموارد الطبيعية بعوامل أخرى مثل الأوضاع السياسية والأداء الاقتصادي والمالي وغيرها من عناصر مناخ الاستثمار.

كما أن توفر جميع هذه العوامل لا تكفى لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب توفر هذه الموارد حزمة حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبراً عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج.

ب) البيئة القانونية والتشريعية

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أى لحظة يريد لذلك تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والحد من سيادة ومكانة الدولة المضيفة .

ج) البيئة السياسية

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية ، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان، وبنال رضا واستحسان عدد كبير

أو نسبة مقدرة من مواطني تلك الدولة ويعتبر متطلباً رئيسياً لخلق بيئة جاذبة للاستثمار ، لان المستثمر الأجنبي لا يأتي للاستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم وإمكانية استقرار ذلك النظام ، إذ لا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات استثمارية في دولة تتعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتسود فيها الانقلابات أو تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة .

د (البيئة الإدارية

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، واهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع لإستثمار ، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية ، كما أن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمر الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط ، والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر متطلباً رئيسياً لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار .

هـ (وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه

يتأثر الاستثمار الأجنبي بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده نطاق السوق وإمكانية اتساعه ، وجود المشروع في منطقة الاستهلاك يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المنتج في نقل الإنتاج ويجنبه العديد من المخاطر التي يتعرض لها أثناء نقل السلعة كما يتأثر أيضا تدفق الاستثمار الأجنبي بطبيعة المنافسة السائدة في سوق السلعة حيث أن وجود عدد كبير من المنتجين للسلعة يعرض المنتج لمخاطر كبيرة كما يعرضه أيضا لتكاليف كبيرة يتحملها في سبيل الترويج للسلعة حتى يقنع المستهلك بأفضلية سلعته على غيرها من السلع إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على العديد من الدول النامية يعزیه بعض المختصين لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة في العديد من المشروعات الإنتاجية كما أن التدفق الخارجي لرؤوس الأموال في العديد من الدول المتقدمة يرجع لحدة المنافسة واكتظاظ السوق بالمنتجات المتماثلة .

خامساً : الإشارة إلي الاقتصاد الليبي وسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي

يتضح من خلال تتبع التطور الاقتصادي على مستوى الدولة ، بان هناك إصلاحاً اقتصادياً كبيراً ورغبة أكيدة لتوفير بنية استثمارية مناسبة حيث أن القطاع الصناعي يستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الموزعة على مجالات النشاط الاقتصادي تم يليه القطاع الخدمي وبعد ذلك قطاع الصحة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، لتحقيق وزيادة معدلات عالية في الناتج المحلي الإجمالي ، وخلق فرص عمل جديدة وجذب أحدث الأساليب التقنية الإنتاجية الحديثة.

من هذا يتبين أن استقطاب الاستثمار الأجنبي يبرز من خلال إصدار العديد من التشريعات واللوائح التي من شأنها تشجيع و تفعيل دور وأهمية القطاع الأهلي «الخاص» سواء كان في شكل فردى أو تشاركي أو شركات مساهمة وقد تمثلت أهم القوانين والقرارات الصادرة عن مؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة منها على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

أولاً: . القانون رقم (٢١) لسنة ١٣٦٩ و.ر/ ٢٠٠١ بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية ، الذي حدد أدوات مزاولة الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في الأفراد، النشاط الأسرى، التشاركيات ، الشركات المساهمة ، المؤسسات والشركات العامة بحيث تمارس كل واحدة منها نشاطها وفقاً للتشريعات المنظمة.

ثانياً: القانون رقم (٥) لسنة ١٤٢٦ م ١٩٩٧م في شأن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية حيث يهدف القانون إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، لإقامة مشروعات استثمارية في إطار السياسة العامة للدولة وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: القرار رقم (١٧٨) لسنة ١٣٦٩ و.ر/ ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم أعمال الوكالات ، الذي حدد تعريف الوكيل التجاري بأنه الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يرخص له بمزاولة عمل أو أكثر من أعمال الوكالة التجارية وتتصف أعمال الوكيل التجاري بالتعريف بمنتجات أو خدمات ما أو توزيعها وتقديم خدمات ما بعد البيع وتحمل مسؤولية الغش التجاري أو العيب الذي يلحق بالسلع أو الخدمات، كما يشترط القانون أن يكون الوكيل لبيبي الجنسية.

رابعاً: القرار رقم (١٢٨) لسنة ٢٠٠٦ مسيحي بإنشاء مركز تنمية الصادرات يتبع اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار ، وذلك بهدف زيادة حجم الصادرات وتخفيض تكاليف أعباء عمليات التصدير للخارج ، واقتراح السياسات والإجراءات الداعمة للتصدير، وكما يهدف إلى تشجيع عمليات تسويق السلع والخدمات المحلية للأسواق الخارجية وتقديم الحوافز للمصدرين للمشاركة في المعارض الدولية ، وتقديم المعلومات التجارية والاقتصادية والاستشارات فيما يخص الأسواق الخارجية.

خامساً: القرار رقم ٧٥٧ لسنة ٢٠٠٧م بشأن لائحة بتقرير بعض الأحكام بشأن تنمية وتشجيع الصادرات وهي تهدف لمصلحة المصدرين وتنمية الصادرات الليبية للخارج.

وقد اتجهت اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار إلى إصدار العديد من التشريعات واللوائح منها القرار الأول لسنة ٢٠٠٧ مسيحي، ينص على إنشاء سجل المصدرين بمركز تنمية الصادرات الغاية منه حصر المصدرين وجمع البيانات التي تتعلق بالبضائع التي

يقومون بتصديرها ، والدول التي يصدرون لها ونوعية النشاط التصديري ، وذلك لتكوين قاعدة بيانات عن المصدرين الذين يقومون بالإنتاج والتصدير في ليبيا.

القرار الثاني رقم (٤١٥) والذي ينص على إنشاء مكتب الشباك الموحد لإتمام كافة الإجراءات بكل سهولة ويسر ولتوفير الوقت والجهد.

إن اعتماد السياسة التجارية في الاقتصاد الليبي مثل هذه القرارات سينعكس على تشجيع واستقطاب تدفق الاستثمار الأجنبي وعلى اعتبار أن هناك علاقة طردية بين تحسن السياسة التجارية وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الليبي، فالمستثمر الأجنبي يتأثر بالسياسة التجارية خاصة إذا كان استثماره مخصصاً للتصدير أو أنه يستورد بعض المستلزمات الإنتاجية ، هذا بالإضافة إلى السياسات الأخرى المصاحبة.

إنّ المناخ الاستثماري في ليبيا على موعد مع تطورات أكثر ايجابية في الفترة المقبلة، مع صدور مجموعة من القوانين الجديدة (أي الجوانب التشريعية) ، مضافاً إليها الاهتمام بالجوانب المؤسسية بصورة خاصة تعدّ الأمل لتهيئة الظروف المواتية للارتقاء بالنشاط الاستثماري في الدولة إلى آفاق أرحب، وتمكن الاقتصاد الليبي بالتالي من المحافظة على موقعه الريادي إقليمياً وعالمياً فضلاً عن الانعكاسات الإيجابية لهذه التطورات محلياً.

سادساً: تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا :

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، وتعتبر عوامل الاستقرار السياسي والأمني هي الإطار العام الأساسي لذلك المناخ، وهي تشكل مع الحوافز الاقتصادية والمالية المقومات المطلوبة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية^(١).

وتتوافر لدى ليبيا مجموعة من مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تتشابه في بعضها مع باقي الدول النفطية، أما البعض الآخر فليبيا فيه صفة الخصوصية، وعموماً يمكن إبراز أهم هذه المقومات في الآتي:

١ . الاستقرار السياسي والأمني:

إن من أهم مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية هو توافر الاستقرار السياسي والأمني في البلد المضيف لهذه الاستثمارات ، وتنتهج ليبيا سياسة متوازنة في علاقتها مع كافة دول العالم ، وبصفة خاصة مع دول الجوار واللجوء إلى التحكيم والحلول الودية لحل ما قد ينشأ من خلافات

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ص ٣١٥

مع هذه الدول ، مما يوحي بالاطمئنان على الاستثمارات الأجنبية دون خشية أية ظروف سياسية معاكسة قد تؤثر على مستقبل هذه الاستثمارات .

كذلك هناك تشريعات وقوانين ونظام قضائي يمكن للمستثمر اللجوء إليه في حالة حدوث نزاع يرتبط بالمشروع الاستثماري، وبالتالي فهي في مأمن من عمليات التأميم والمصادرة وغيرها .

٢ . الأهمية الاقتصادية:

فضلا عن الأهمية الاقتصادية لليبيا في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا ، فإنها يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في حركة التجارة الدولية ما بين مختلف قارات العالم . فهي من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية ، بسبب ما لديها من احتياطات نفطية ، وبالتالي فإن وجود النفط الغاز الطبيعي وارتفاع تقديرات احتياطياتها من شأنه إضفاء بعد و هام في المجال الاقتصادي، إذ يعتبر حقل البوري أكبر الحقول البحرية في البحر المتوسط ، وتقدر احتياطياته المؤكدة بحوالي ٢ بليون برميل ، وطاقة إنتاجه ١٥ ألف برميل يوميا^(١).

وتنتج ليبيا ١,٦٤٠ مليون برميل في اليوم ملتزمة بذلك بسقف الإنتاج الذي حددته منظمة الأوبك أي حوالي ٥,٤٪ من إنتاج أوبك ، أما تقديرات الاحتياطي منه فتبلغ ٣٩,١ مليار برميل وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٥ ، أي حوالي ٥٪ من احتياطي أوبك^(٢).

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيبلغ الإنتاج منه ٧,٠٠٠ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٤ ، أي ما نسبته ٢,١٪ من إنتاج أوبك ، في حين يقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي بحوالي ١,٤٩١ مليار متر مكعب وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٥. وبالتالي فإن توافر هذه الموارد الهامة في العديد من الصناعات من شأنه أن يجعل من ليبيا منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المجدية^(٣).

٣ . الموقع الجغرافي:

يعطي موقع ليبيا على البحر المتوسط ميزة استراتيجية كبيرة ، حيث أنها تربط قارات العالم بأفريقيا من خلال خطوط الملاحة الدولية ، بالإضافة إلى أنها تجاور العديد من الدول الآهلة بالسكان ، والتي يمكن أن تكون أسواقا رائجة للمنتجات الليبية ، مما يزيد من فرص الدولة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في ليبيا.

١- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي، يونيو ١٩٩٨، ص ٧٢٢.

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٦، ص ٣١٤.

٣- غرفة تجارة وصناعة قطر، الاستثمار الأجنبي الخاص (حالة دولة قطر)، ندوة وسائل تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره.

٤ . البنية التحتية :

لقد استطاعت ليبيا خلال الحقبتين الماضيتين بناء بنية تحتية جيدة مستفيدة في ذلك من الإيرادات التي تحققت للدولة من حصة بيع النفط الخام . وتحظى زيادة حجم هذه البنية من طرق ومرافق وموانئ وصرف صحي ووسائل اتصال وتطويرها وفقا لأحدث التقنيات بنصيب وافر من أولويات الدولة في إطار سياستها لتحقيق التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة بدور فعال في العملية التنموية .

٥ . الموارد وعناصر الإنتاج:

أ) المواد الخام :

إن توفر عناصر الطاقة من النفط والغاز في ليبيا (وبصفة خاصة الغاز كمصدر للطاقة النظيفة) يؤدي إلى إيجاد الأساس لإقامة المشروعات الجديدة كثيفة الاستخدام للطاقة ذات الجدوى الاقتصادية ، إضافة إلى ذلك توفر بعض الموارد الطبيعية الأخرى مثل الجبس والطين والرمال والحجر الجيري والمغنيسيوم . كذلك قامت الدولة بإنشاء العديد من الصناعات الأساسية لزيادة عرض الموارد القابلة للاستثمار لتلافي النقص النسبي في الموارد الأولية ، وفتح المجال أمام إقامة العديد من الصناعات لتلبية الاحتياجات المتنامية للسوق المحلية والأسواق المجاورة .

إن توافر مجموعة من الصناعات تنتج منتجات كثيرة يؤدي إلى إقامة العديد من الصناعات الأمامية والخلفية التي ترتبط بها ، ومنها :

- الصناعات البتروكيماوية : بدأ إنتاج هذه الصناعات في عام ١٩٧٠^(١) ، وهي تتمتع بقدرتها الفائقة في إمكانية زيادة قدرتها الإنتاجية بإضافة خطوط إنتاجية جديدة ، وقدرتها ترابطها بالعديد من الصناعات الأخرى الخلفية مثل صناعة السلع الرأسمالية والهندسية ، والأمامية مثل صناعة البلاستيك والألياف الصناعية والمطاط الصناعي والأدوية والمبيدات الحشرية ، والدهانات والأصباغ والمذيبات والمنظفات والصابون^(٢) .

- صناعات الحديد والصلب : بدأ إنتاج هذه الصناعة في عام ١٩٨٥ ، وهي من الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ورأس المال ، ولديها ارتباط بالعديد من الصناعات الأمامية والاستراتيجية مثل صناعة المعدات والسلع الرأسمالية والسلع الهندسية ومواد البناء ، وهي كلها صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ، وبالتالي تتلاءم طبيعتها مع الميزة النسبية في هذا المجال الموجودة لدى الاقتصاد الليبي .

١ - مجموعة من الأساتذة ، ليبيا الثورة في ٢٥ عاما ٦٩-٩٤ ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥ .

٢ - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية ، منجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٢ ، أغسطس ١٩٩٣ - ص ٣١ .

- صناعة الأسمنت : بدأ إنتاج هذه الصناعة في عام ^(١) ١٩٧٠ ، وهي من الصناعات الاستراتيجية الهامة التي توفر الأساس المتين لإقامة العديد من الصناعات مثل صناعة البناء والخرسانة اللازمة للتنمية العمرانية والبنية الأساسية المطلوبة .

وبالتالي فإن توافر الصناعات الأساسية السابقة يتيح فرصاً واسعة للاستثمار الأجنبي ، نظراً لأنها تعطي ميزات كثيرة للصناعة المحلية التي يمكن أن تقوم على منتجات هذه الصناعات كمدخلات لها . ومن أهم المزايا : ضمان الحصول على مدخلات بأسعار منافسة ، وضمان إنسيابها دون انقطاع ، مما يوفر ويقلل من تكاليف التشغيل ، وبالتالي زيادة معدلات الأرباح .

ب (رأس المال :

تعتبر ليبيا من الدول المصدرة لرأس المال ، حيث لديها استثمارات في أكثر من ٥٠ دولة موزعة على مختلف قارات العالم ^(٢) . مما يدل على أن هناك وفرة في عنصر رأس المال الوطني ، إلا أنه مطلوب العمل على توطيق هذا العنصر محلياً بخلق الظروف التي تؤدي إلى التقليل من مخاطر إقامة هذه المشروعات محلياً وزيادة ضمانات ربحيتها ، الأمر الذي يمكن أن يتأتى بمعرفة الفرصة الاستثمارية الجيدة ووجود الشريك الأجنبي ذي الخبرات وصاحب التقنيات الحديثة المطلوبة . ومن ثم يكون توطيق رؤوس الأموال الوطنية من مسببات ونتائج تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى ليبيا ، حيث أن توفر رؤوس الأموال المحلية يعتبر من مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من الخبرة والتقنيات الحديثة المطلوبة لإقامة المشروعات الناجحة التي ترد مصاحبة لهذه الاستثمارات .

ج (العمالة :

تسمح القوانين المعمول بها في ليبيا باستيراد العمالة الماهرة اللازمة لتشغيل المشروعات ، مما يتيح فرصة الحصول على العمالة الأجنبية المطلوبة من مصادرها الرخيصة ، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج ، وزيادة القدرات التنافسية للمشروعات التي تقوم باستخدام هذه العمالة .

٦ . السوق المحلية :

إن انخفاض عدد السكان في ليبيا ، قد يعتبره البعض مؤشراً لضيق حجم السوق المحلية ، إلا أن هناك ثلاث حقائق في هذا المجال : الأولى أن ليبيا عضوفي دول اتحاد المغرب العربي ،

١ - مجموعة من الأساتذة ، ليبيا الثورة في ٢٥ عاما ٦٩-٩٤ ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .

٢ - أ. رواب عبد القادر ، وآخرين ، واقع الاتحاد المغاربي وتحديات المستقبل في إشارة خاصة إلى العولة ، المؤتمر العلمي الثالث حول «الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولة وأثرها على الاقتصاد الأردني ، جامعة إربد الأهلية ١٤-١٥ أيار ٢٠٠٢ .

وأن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التصديق عليها من قبل مجلس الرئاسة لدول اتحاد المغرب العربي في مدينة رأس لانوف الليبية عام (١٩٩١)^(١) ، قد جعلت كل دولة من دول الاتحاد سوقاً محلية لأي إنتاج مغاربي . وبالتالي فإن مصنعا يقام في ليبيا ستكون سوقه المحلية ممتدة على اتساع دول الاتحاد الخمس (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) ، وهي سوق تبلغ فاتورة مستوردها السنوية حوالي ٤٠ مليار دولار ، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٨٠ مليون نسمة^(٢) .

أما الحقيقة الثانية ، فهي أن موقع ليبيا الاستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، وكنقطة عبور بين أوروبا وأفريقيا تجعلها مدخلا لسوق إقليمية ودولية عديدة .

والحقيقة الثالثة أن ليبيا لا تسعى لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإقامة صناعات صغيرة ، بل تعمل على توجيه هذه الاستثمارات نحو الصناعات التصديرية التي تملك فيها مزايا نسبية ، وخاصة في مجال صناعة المنتجات النفطية والبتروكيمياوية التي تتوافر موادها الأولية بأسعار تنافسية ، وفي مجال صناعات السلع الهندسية بسبب انخفاض سعر الطاقة ، وبسبب ارتباطها بالمنشآت الحيوية كمصافي النفط ومحطات توليد الكهرباء ومعامل تحلية المياه ، وفي كل الأحوال ، فإن تشجيع الاستثمارات الأجنبية في ليبيا لا يتبثق من الحاجة إلى مصادر تمويل ، بل تستند إلى ضرورة أن ترافق هذه الاستثمارات تقنيات متقدمة ، ومهارات إدارية عالية، وقدرات تسويقية متميزة .

٧ . معدل التضخم:

يعتبر انخفاض معدلات التضخم واتجاهه نحو الاستقرار في البلد المضيف من أهم المعايير التي تحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين الأجانب ، فمعظم الدراسات التي تم إعدادها لعلاقات الانحدار بين التدفقات الاستثمارية الأجنبية والعوامل المؤثرة فيها ، توضح أن هناك آثار سلبية لمعدلات التضخم المرتفعة على حركة الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف (٢١) . وبالتالي فإن ارتفاع معدلات التضخم في البلد المضيف ستنعكس على ارتفاع أسعار بعض أو كل مدخلات العملية الإنتاجية ، ومن ثم ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج وزيادة أسعار المنتج النهائي وتآكل معدلات الربحية . وتجدر الإشارة إلى أن استقرار معدلات التضخم يعكس استقرار بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار عناصر الإنتاج والتي تهم المستثمرين الأجانب عند إعداد دراسات جدوى لاستثماراتهم في البلد المضيف .

١- التقرير الاقتصادي العرب الموحد، سبتمبر ٢٠٠٥.

٢- غرفة تجارة وصناعة قطر، الاستثمار الأجنبي الخاص (حالة قطر) ندوة تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره.

سابعاً : الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا

١ . التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

لا يزال الاقتصاد الليبي يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية الوارد إليه مقارنة ببعض الاقتصاديات النامية . كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى ، وأن هيكل هذه الاستثمارات لا يزال محصوراً في قطاعات محدودة كالنفط الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

الجدول رقم (١) يبين توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ . حيث بلغت هذه الاستثمارات ٥٦١٢ مليون دينار، وعددها ١٥٤ مشروعاً استثمارياً. كما وصل حجم العمالة بهذه المشروعات ٢١٥٩٥ عاملاً منهم ٤٠٩٢ عمالة أجنبية والباقي عمالة محلية. أما فيما يتعلق بتوزيع هذه الاستثمارات على القطاعات غير النفطية فكان على النحو التالي:

- يأتي قطاع الصناعة في الترتيب الأول من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغت هذه الاستثمارات ٢٤٩٨ مليون دينار أي ما نسبته ٤٤٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، الجدول رقم (١) . كما وصل عدد المشاريع بهذا القطاع ٦٧ مشروعاً استثمارياً، تستوعب عمالة عددها ٧٢٦٩ عاملاً منهم ٧٤٥ عمالة أجنبية والباقي عمالة محلية.

- أما قطاع السياحة فيأتي في الترتيب الثاني ، حيث بلغت الاستثمارات الواردة إليه ١٥١١ مليون دينار ، أي ما نسبته ٢٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية . كما وصل عدد المشاريع الاستثمارية بهذا القطاع ٤٦ مشروعاً ، وبلغ عدد العمالة ٧٢٢١ عاملاً ، منهم ٣٢٥ عمالة أجنبية والباقي عمالة محلية ، الجدول رقم (١) .

- يأتي قطاع الاستثمار العقاري في الترتيب الثالث من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد وصلت هذه الاستثمارات إلى ١٠٩٢ مليون دينار أي ما نسبته ١٩,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المشار إليها. في حين بلغ عدد المشاريع الاستثمارية بهذا القطاع ٣ مشاريع، وحجم العمالة بها وصل إلى ٣٧٥٢ عاملاً ، منهم ٢٣١٢ عمالة أجنبية والباقي عمالة محلية، الجدول رقم (١) .

مما سبق يتبين بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة لا تزال ضعيفة، وتتركز معظمها في ثلاث قطاعات وهي على التوالي الصناعة، السياحة، قطاع

الاستثمار العقاري. وهذه مسألة قد تتصل بالبيئة الاستثمارية المكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية والبيروقراطية ، فالخصخصة تسير ببطء ، ونوعية البنية التحتية غير مناسبة بما فيه الكفاية ، كما أن السوق المالي لا يزال يحتاج إلى الكثير من التطوير .

جدول (١)

تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى بعض القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ (٥)

القطاع	العدد	نسبة المساهمة (%)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون دينار	عمالية محلية	عمالة أجنبية	إجمالي العمالة
الصناعة	٦٧	٤٤	٢٤٩٨,٦١١	٦٥٢٤	٧٤٥	٧٢٦٩
الصحة	١٣	٢,٤	١٣٢,٤٩٩	٩٥٧	٢٨٥	١٢٤٢
السياحة	٤٦	٢٦,٩	١٥١١,٠١٠	٦٨٩٦	٣٢٥	٧٢٢١
الزراعة	٢	٠,١	٥,٣٧٥	٩١	٣٤	١٢٥
الخدمات	٢٣	٦,٦	٣٧١,٨٠٦	١٥٩٥	٣٩١	١٩٨٦
الاستثمار العقاري	٣	١٩,٥	١٠٩٢,٩٠٣	١٤٤٠	٢٣١٢	٣٧٥٢
الإجمالي	١٥٤	١٠٠,٠	٥٦١٢,٢٠٤	١٧٥٠٣	٤٠٩٢	٢١٥٩٥

(٥) بيانات عام ٢٠٠٧ أخذت خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ إلى ٢٠٠٧/٧/٢٦.

(٥٥) كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تشمل الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط لعدم توفر بيانات عنها من مصادر رسمية .

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار ، تقارير لسنوات مختلفة .

٢ . الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حجمها، عددها، العمالة المطلوبة لتنفيذها

يوضح الجدول رقم (٢) الاستثمارات الأجنبية الواردة وحجمها وعدد العمالة المطلوبة لتنفيذها خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ . فقد بلغ عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية ٢ مشروعين بقيمة إجمالية بلغت ١٥٠, ١٨٩ مليون دينار عام ٢٠٠٠، ارتفعت إلى ٢٧ مشروعاً بقيمة إجمالية ٤٨٦,٠٧٤ مليون دينار عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٦ مشروعات بقيمة إجمالية ١١٤٠,٥٨٦ مليون دينار عام ٢٠٠٧، إذ بلغ معدل النمو السنوي لها ١١٣,٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ .

أما بالنسبة للعمالة المطلوبة لتنفيذ هذه المشروعات الاستثمارية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ . فتبين من الجدول رقم (٢) أن حجم العمالة قد ارتفع من ١١٠٢ عاملاً منهم ٢٣٢ عمالة أجنبية بنسبة ٢١,١٪ والباقي عمالة محلية عام ٢٠٠٤، إلى ٣٧٦٩ عاملاً منهم ٢٦٧ عمالة أجنبية بنسبة

١، ٧٪ والباقي عمالة محلية عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٤١١٦ عامل منهم ٢٣٦٩ عمالة أجنبية بنسبة ٥٧،٦٪ والباقي عمالة محلية عام ٢٠٠٧، الجدول رقم (٢).

ونخلص من ذلك بأن حجم العمالة الأجنبية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ لم تتجاوز ٢٢٪ باستثناء عام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٢)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة حجمها ، عددها ، العمالة المطلوبة لتنفيذها
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧

السنة	الاستثمارات الأجنبية بالمليون دينار	معدل النمو	عدد المشروعات الاستثمارية	العمالة المحلية	نسبة المساهمة	العمالة الأجنبية	نسبة المساهمة	إجمالي العمالة
٢٠٠٠	١٨٩,١٥٠	-	٢	٨٧٠	٧٨,٩	٢٢٢	٢١,١	١١٠٢
٢٠٠٢	١١٣,٨٩٧	٣٩,٧-	١٧	١٦٧١	٨٢,٦	٣٥٣	١٧,٤	٢٠٢٤
٢٠٠٣	١٠٠,٣٠٣	١١,٩-	٩	٥٨١	٨١,٣	١٣٤	١٨,٧	٧١٥
٢٠٠٤	٤٨٦,٠٧٤	٣٨٤,٦	٢٧	٣٥٠٢	٩٢,٩	٢٦٧	٧,١	٣٧٦٩
٢٠٠٥	٢٨٣١,١٤٣	٤٨٢,٥	٤٧	٥٠٢٢	٩١,٢	٤٨٧	٨,٨	٥٥٠٩
٢٠٠٦	٧٥١,٠٥٢	٧٣,٥-	٤٦	٤١١٠	٩٤,٣	٢٥٠	٥,٧	٤٣٦٠
٢٠٠٧	١١٤٠,٥٨٦	٥١,٩	٦	١٧٤٧	٤٢,٤	٢٣٦٩	٥٧,٦	٤١١٦
الإجمالي ٢٠٠٠- ٢٠٠٧	٥٦١٢,٢٠٤	١١٣,٤	١٥٤	١٧٥٠٣	٨١,١	٤٠٩٢	١٨,٩	٢١٥٩٥

(٠) بيانات عام ٢٠٠٧ أخذت للفترة ٢٠٠٧/١/١ إلى ٢٠٠٧/٧/٢٦

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار ، تقارير لسنوات مختلفة

٣. التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا ٣٥٩, ٢٤٨١ مليون دينار خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ والجدول رقم (٣) يوضح التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات ويتبين منه ما يلي :

- إن عدد الدول التي قامت بالاستثمار المباشر في ليبيا ٣٧ دولة منها ١٢ دولة عربية.

- تأتي دولة الإمارات في الترتيب الأول بين الدول المستثمرة ، إذ بلغ حجم استثماراتها ١٦٢, ١٠٣٨ مليون دينار ، أي ما نسبته ٤٢,٦٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المشار إليها.

- أما بريطانيا فتأتي في الترتيب الثاني إذ وصل حجم استثماراتها ٧١٤, ٠٧٦ مليون دينار، أي ما

نسبته ٢٨,٨٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المشار إليها.

- وتأتي مالطا في الترتيب الثالث على مستوى الدول المستثمرة ، حيث بلغ حجم استثماراتها ١٤٨,٩٥٩ مليون دينار ، أي ما نسبته ٦٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ .

- بلغ حجم الاستثمارات العربية المباشرة ١٢٥٢,٢٦٦ مليون دينار ، أي نسبته ٥٠,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة المشار إليها.

- أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبقية الدول لم تتجاوز ٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ، الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

حسب الدول إلى ليبيا خلال الفترة

(٢٠٠٧-٢٠٠٠) (●)

ر.م	الدولة	عدد المشروعات الاستثمارية	الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دينار)	نسبة المساهمة (%)
١	أسبانيا	٢	٢,٢١٠	٠,٠٩
٢	الأردن	٣	٩,٥٧٢	٠,٣٩
٣	البحرين	١	٤,٣٤٠	٠,١٨
٤	البوسنة	١	٣,٨٦٤	٠,١٦
٥	الجزائر	١	٠,٤٢٧	٠,٠٢
٦	السعودية	٢	٤,٩٠٠	٠,١٩
٧	الصين	٢	٤,٩٢٣	٠,٢٠
٨	ألمانيا	٤	١٩,١٦٢	٠,٧٧
٩	المغرب	٣	٦,٥٨٢	٠,٢٧
١٠	النمسا	١	٢,٢٣٣	٠,٠٩
١١	اليونان	٢	٧,٥٨٤	٠,٣١
١٢	أمريكا	٣	٣٤,٢٢٧	١,٣٨
١٣	إيطاليا	١٠	٣٥,٢١٠	١,٤١
١٤	بريطانيا	١٧	٧١٤,٠٧٦	٢٨,٧٧
١٥	بلجيكا	٢	٤,٦٢٢	٠,١٨
١٦	تونس	١٦	١٢٠,٤٥٤	٤,٨٥
١٧	روسيا البيضاء	١	١٠,٣٢٢	٠,٤٢
١٨	سويسرا	٦	٣١,٦٨٩	١,٢٨
١٩	فرنسا	٣	١٤,٩٤٤	٠,٦٠

٢٠	قبرص	٥	٤٧,٦٨١	١,٩٢
٢١	كندا	٢	٥,٠٦٥	٠,٢٠
٢٢	ليبيا	٩	٥٧,٧٦٤	٢,٣٢
٢٣	مالطا	٧	١٤٨,٩٥٩	٦,٠٠
٢٤	مصر	٦	٢٢,٦١٠	٠,٩١
٢٥	موريشوس	١	٠,٢٠٧	٠,٠٠٨
٢٦	هولندا	٢	١٤,٥٨٩	٠,٥٨
٢٧	كوريا الجنوبية	١	١٩,٥٠٠	٠,٧٩
٢٨	الإمارات	١١	١٠٥٨,٢٠٠	٤٢,٦٤
٢٩	دولة الباهاما	١	٣,٥٥٣	٠,١٤
٣٠	الهند	١	٤,٩٨٣	٠,٢٠
٣١	الكويت	١	٢,٩٧٣	٠,١١
٣٢	قطر	٢	١٦,٠٩٨	٠,٦٥
٣٣	سوريا	١	١,٣٠٠	٠,٠٥
٣٤	جنوب أفريقيا	١	٣٨,٢٥٧	١,٥٤
٣٥	العراق	١	٥,٨٥٠	٠,٢٣
٣٦	جزيرة انجيلا	١	٢,١١٣	٠,٠٩
٣٧	بنما	٢	٠,٣٣٧	٠,٠١
	الإجمالي		٢٤٨١,٣٥٩	١٠٠,٠

(٠) بيانات عام ٢٠٠٧ أخذت للفترة ٢٠٠٧/١/١ إلى ٢٠٠٧/٧/٢٦ .

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار ، تقارير سنوية لسنوات مختلفة .

ويلاحظ من خلال التحليل السابق ما يلي :

- إن هذه الاستثمارات دون مستوى الطموحات - وأن أغلبها كانت في قطاع النفط حيث أن الاستثمار فيه يسمح باستعمال الموارد المحلية في استثمارات أخرى - وحاجة الاقتصاد الليبي هي الاستثمار في القطاعات الأخرى التي تتجدد مواردها ، وتسمح بانطلاق العملية الإنتاجية في كل القطاعات، ويمكن إرجاع تدني مستوى الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى مجموعة من العوامل أهمها ما يلي:

- عدم وجود سوق منافسة، فالإقتصاد الليبي لم يصل بعد إلى مستوى الإصلاحات المطلوبة، وهذا يعد نسبيا مقبولا نظراً لما مرت به ليبيا من حصار اقتصادي خلال فترة التسعينيات.
- كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة القطاع الخاص المحلي على الإسهام في العملية التنموية، فهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب. فمعظم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية نفذت بواسطة القطاع العام، إذ بلغت نسبة استثمارات هذا القطاع من إجمالي الاستثمارات ٨٨٪، بينما لم تزيد مشاركة القطاع الخاص عن

١٢٪ خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧^(١).

• نقص التجربة والخبرة في القطاع الخاص المحلي جعلته لا يسهم كما هو مطلوب منه. فالقطاع الخاص في كثير من الدول يعول عليه كثيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية بفضل خبرته وعلاقاته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

• كذلك فإن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة. ولكن ما يلاحظ في الاقتصاد الليبي أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب، وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري. كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال تشجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدلا من المغامرة في المحلية استثماراً.

• أما الجانب الآخر المهم فهو أن هناك العديد من المؤسسات الاقتصادية العامة التي لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو التوقف أو الخصخصة، وهذا محبط لا يسمح للمستثمر الأجنبي بأن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه.

ثامناً : العوائق التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا

إن حجم الاستثمارات الأجنبية مازالت دون مستوى الطموحات، ولا تتناسب مع مقومات الاستثمار المتوافرة والطاقة الكامنة غير المستغلة في الاقتصاد الليبي، إضافة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية -رغم صغر حجمها- فإنها تتركز في قطاع النفط والغاز. أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية والتي يعول عليها كثيراً في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي، فإن إسهامات الاستثمارات الأجنبية فيها باستثناء بعض المشروعات الأساسية مازالت محدودة للغاية، بل أن بعض المجالات مثل السياحة وخدمات النقل البري والبحري وعلى الرغم من أنها مجالات واعدة فإن نصيبها من الاستثمارات الأجنبية لا يزال معدوماً تماماً.

ومن ثم فإن الأمر يستدعي التعرف على الأسباب الكامنة لعدم تطابق الواقع الفعلي للاستثمارات الأجنبية وبين المقومات المتاحة لجذب تلك الاستثمارات، وإجمالاً يمكن تحديد الأسباب التي تكمن وراء تراجع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الليبي عن المستوى الذي يجب أن تكون عليه في النقاط التالية^(٢):

١- مجموعة من الأساتذة، ليبيا الثورة في ٣٠ عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٩-١٩٩٩، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٩، ص ٢٢٥.

٢- يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أ) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٤، ص ٣٥.

ب) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٥، ص ٤٠.

١ . عدم وضوح الفرص الاستثمارية بالنسبة للمستثمر الأجنبي

لا يزال يسيطر على المستثمر الأجنبي أن الاستثمار الأمثل والوحيد في ليبيا هو الاستثمار في مجال استخراج النفط الخام والغاز ، إلى الحد الذي نجد معه أنه لا يوجد حاجة لأي نوع من الترويج لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذا القطاع ، لأن الشركات الأجنبية تبحث من تلقاء نفسها على الفوز بحصة من الاستثمار في هذا القطاع ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل من قبل الدولة للإعداد والترويج لبعض الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الصناعات التحويلية ، إلا أنه لا تزال هناك عدم وضوح للفرص المجدية في هذا المجال بالنسبة للمستثمر الأجنبي ، نظراً لعدم كفاية الترويج في هذه المشروعات والمزايا والتسهيلات التي تقدمها الدولة في هذا الصدد .

ويلاحظ أيضاً بالرغم من أهمية التركيز في الترويج على المشروعات في مجال الصناعات التحويلية ، إلا أن الترويج للفرص الاستثمارية في مجالات السياحة وخدمات النقل والموانئ والثروة السمكية لم تحظ بالاهتمام الكافي ، والتي يمكن أن تكون للاقتصاد الليبي ميزة نسبية فيها .

٢ . نقص المعلومات :

لا يمكن للمستثمر الأجنبي الإقبال على الاستثمار في بلد ما إلا إذا توافرت لديه معلومات دقيقة وموثقة عن مناخ الاستثمار في البلد المضيف ، لذا فإن الدول في إطار سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية تولي موضوع المعلومات أهمية خاصة ، وتعمل على زيادة وتعدد قنواتها ، لا سيما في ظل الثورة التكنولوجية والعولمة التي تسود عالم اليوم^(١) . فالمستثمر الأجنبي يهتم الحصول على معلومات دقيقة وواضحة كي يتخذ قراراته الاستثمارية من عدمها ، وعلى الرغم من أن الجهات الرسمية في ليبيا تحاول توفير بعض البيانات والمعلومات ، إلا أنها تظل دون المستوى المطلوب . وهنا تبرز الحاجة إلى بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة عن الفرص الاستثمارية المتاحة في العديد من القطاعات الاقتصادية وفروعها .

٣ . السوق المحلي:

إنَّ حجم السوق المحلية التي قوامها أكثر من ٦ مليون نسمة غير كافٍ ، فعلى الرغم من ارتفاع

١- يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أ) د. عيسى حمد الفارسي ، وآخرين ، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية ، طرابلس ٢٩/٤/٢٠٠٦ ، هيئة تشجيع الاستثمار ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ ، ص ٦٩ .

ب) د. عيسى حمد الفارسي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا : مقوماته ، واقعه ، وآفاقه المستقبلية ، ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي ، الواقع والآفاق ، قسم الاقتصاد - جامعة قاريونس ، بنغازي خلال الفترة ٨-١٠/٧/٢٠٠٣ ، ص ١٤ .

القوة الشرائية للمستهلك ، إلا أنه من الصعب بمكان إقامة بعض المشروعات (خاصة المشروعات الصناعية المتوسطة والثقيلة) بالحجم الاقتصادي اعتمادا على السوق المحلية وحدها في تصريف أو تسويق منتجاتها . وإذا لم يكن هناك فرص أمام هذه الصناعات لتصدير منتجاتها للدول الأخرى ، فإن ذلك سيشكل عقبة أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في إقامة هذه الصناعات .

٤ . العمالة:

إن القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٧ في شأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية والمعدل بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، يلزم المستثمر بتوفير فرص عمل للعمالة المحلية والعمل على تدريبها وإكسابها المهارات والخبرات الفنية^(١) . فقد يترتب على ذلك ارتفاع أجور العمالة المحلية مقارنة بالأجنبية التي ينوي المستثمر الأجنبي استجلابها ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تردد المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في ليبيا .

٥ . وجود سوق للأوراق المالية متطور:

إن عدم وجود سوق للأوراق المالية متطور في ليبيا يعتبر من العوامل التي تعيق عملية جذب الاستثمارات الأجنبية ، ذلك أن وجود سوق للأوراق المالية مرتبط بالأسواق العالمية من خلال شبكة من المعلومات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التدفقات المالية اللازمة للعملية الاستثمارية .

٦ . تقادم الأنظمة أو عدمها:

لم تواكب العديد من الأنظمة التغيرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الماضية ، ناهيك عن التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي . وليبيا وهي تبحث عن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لابد أن تواكب أنظمتها التحولات الاقتصادية العالمية وخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية . لذا هناك حاجة لتطوير العديد من الأنظمة ذات العلاقة كنظام العمل والمرتبات مثلا ، وكذلك هناك بعض الأنشطة ذات العلاقة بالاقتصاد بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة تحتاج إلى إعداد ودراسة مثل قانون الاستثمار الأجنبي .

٧ . التنظيم الإداري:

تتميز الإجراءات الإدارية بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا والكثيرة التغير بما يقلل من شفافيته ويصعب التعرف عليها ، يضاف إلى عدم كفاءة بعض العاملين في الإدارة

١ - غرفة تجارة وصناعة قطر ، الاستثمار الأجنبي الخاص (حالة دولة قطر) ، ندوة وسائل تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره.

وتباطؤهم في أداء مهامهم وانتشار البيروقراطية . وهو ما يعني ضرورة إدخال إصلاحات إدارية عميقة خاصة ما يتعلق بالمؤسسات التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي.

تاسعاً: سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا ، ومن أهم هذه العوامل ما يلي^(١):

١ . توفر الإرادة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية :
يعتبر توفر هذه الإرادة العامل الأساسي لنجاح هذه الاستراتيجية بشرط أن تترجم هذه الإرادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيداً لزيادة التدفق من الاستثمارات الأجنبية ، فعلى المستوى التشريعي يجب وضع القوانين الملائمة لمثل هذا التدفق ، وفي مقدمتها قوانين حماية الملكية الفكرية ، وقوانين دعم المنافسة ، وقوانين الشركات ، وقوانين تحرير التجارة ورأس المال ، وقوانين الخصخصة وغيرها ، فمن هذه القوانين ما يوفر الأمان والضمان للمستثمر الأجنبي بأن استثماراته تتمتع بحماية تكلفها قوانين وضعتها السلطات التشريعية وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت ، كما أن هذه القوانين تدل على تمسك الدولة على أعلى مستوياتها بتنفيذ استراتيجية واضحة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وعلى المستوى التنفيذي يجب على الدولة أن تكفل تحويل هذه التشريعات إلى إجراءات تنفيذية تسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحميها .
وينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة ، وأن توفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر الأجنبي ، كما يجب إقرار وتنفيذ سياسة اقتصادية كلية مستقرة بحيث يتم السيطرة على مستوى التضخم مع استقرار سعر الصرف بعد أن يتم تحريره بحيث يعكس القدرة الشرائية للعملة المحلية ، ويؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهو الأمر الذي يساهم في دعم تدفق هذه الاستثمارات .

٢ . تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي :
تمثل الحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبئاً اقتصادياً ومالياً ، ومن ثم يجب أن يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق أكثر من الأعباء المالية ، وتعتبر هذه الأعباء المتمثلة في الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم التسهيلات المالية الأخرى ، بمثابة خسارة مالية للخزانة العامة ، وبالتالي فإن المكاسب النهائية لهذا التدفق يجب أن تفوق هذه الخسائر ،

١ - هيئة تشجيع الاستثمار ، قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٧ في شأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية المعدل بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، ص ٩ .

وإلا فلا داعي لدعم هذا التدفق . ويجب أن تكون الأهداف الموضوعية واضحة ومحددة ، سواء أكانت تتمثل في زيادة الصادرات ، أو إشباع السوق المحلي ، أو زيادة الكفاءة الاقتصادية ، أو استثمار واستغلال الموارد الطبيعية ، والغرض منها هو تحديد نوعية الاستثمار الأجنبي الملائم لتحقيق كل هذه الأهداف . فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يطمح إلى إشباع حاجات السوق المحلي يختلف عن ذلك الذي يسعى إلى زيادة الصادرات، وكلاهما يختلف عن ذلك الذي يهدف إلى استغلال الأيدي العاملة المحلية وغيرها . كما أن تحديد الهدف من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحديد الحوافز المقدمة بحيث لا يكون هدفاً عاماً مجرداً ، بل يتجه إلى نوعية الاستثمار الذي يراد تدفقه طبقاً للهدف الاقتصادي المعلن ، مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على الخزنة العامة .

٣ . أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكاملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست منافسة أو متناقضة معها:

ويعني ذلك النظر إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية باعتبارها عملية مؤقتة لحين زيادة الاستثمار المحلي كماً ونوعاً ، وبحيث يستطيع قيادة عملية التنمية الاقتصادية ، إذ أن الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني ، وخاصة في حالة الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية ، وعلى ذلك فيجب أن تكون استراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متناسقة مع استراتيجية دعم الاستثمار المحلي ، بحيث ينخفض على المدى الطويل ويظل في حدود ضيقة ومحدودة في مجال نقل التكنولوجيا مثلاً . ويتطلب هذا عدم التمييز في التعامل بين الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية التخفيضات الجمركية أو الضريبية أو تقديم التسهيلات المالية وغيرها ، أي أن سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب ألا تؤدي إلى هروب الاستثمار المحلي ، بل تعمل على زيادة هذا الاستثمار حتى تكون المحصلة النهائية هي زيادة في الاستثمار المحلي وليس العكس .

٤ . إيجاد التكامل الوثيق بين فروع الشركات الأجنبية ومعدات الإنتاج المحلي :
لا يمكن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أن ينجح في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ليبيا إلا إذا كان هناك ارتباط بين وحدات الإنتاج المحلية ومثيلاتها التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فانتفاع وحدات الإنتاج المحلية من التقنية الحديثة ووسائل الإنتاج والإدارة المتطورة هو العامل الرئيسي في تحقيق الأثر الإيجابي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي تتمثل في زيادة كفاءة عوامل الإنتاج نتيجة لتطبيق أحدث وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المتطورة.

٥ . ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة :
ويعني ذلك ألا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية

الكلية، وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والأهداف المراد تحقيقها في كل قطاع والوسائل المطلوبة، واستراتيجية جذب الاستثمار بهذه القطاعات. كما يتطلب ذلك تحديد القطاعات الاقتصادية التي يتمتع فيها الاقتصاد بميزة نسبية تساعد على نجاح هذه السياسة بأقل تكلفة، خاصة إذا اقتصر توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه القطاعات، وهو ما يعني اعتماد سياسة تراعي نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وليست فقط كمية الاستثمار الأجنبي المباشر المراد جذبها لتحقيق أقصى قدر من الآثار الإيجابية على الاقتصاد الوطني وبأقل تكلفة على الخزنة العامة.

٦. تحسين مناخ الاستثمار العام وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يتطلب تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا، استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بما في ذلك استقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم، كما أن خلق فرص للاستثمار، بما في ذلك الإسراع في برامج الخصخصة سيؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياساتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الوطني. والشكل رقم (١) تبين المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر.

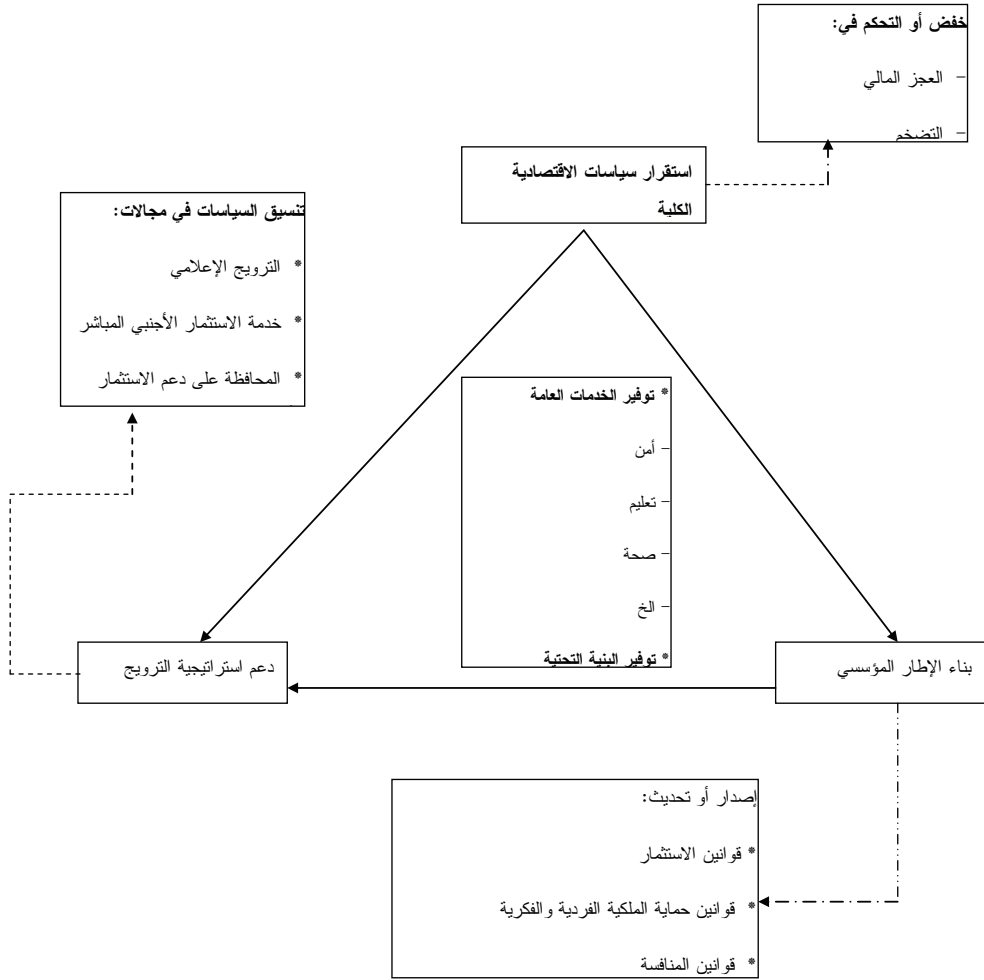
٧. معرفة الدوافع التي يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيقها حتى يتم التركيز على واحد أو أكثر من هذه الدوافع:

هناك ثلاثة دوافع أساسية تمثل أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: أولها هو استغلال واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد المضيف، وهذه تشمل كل أنواع الموارد بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي وغيرها؛ والدافع الثاني هو البحث عن الأسواق الجديدة إما من أجل تعزيز الصادرات من الدول التي تعد مقراً لهذا الاستثمار أو إنشاء فروع للصناعات في الدول المضيضة لإشباع السوق المحلي، ويعتمد تعزيز الصادرات أو إنشاء وحدات إنتاج في البلد المضيف بالدرجة الأولى على تكلفة الإنتاج من ناحية وعلى تكلفة التصدير من دولة المقر إلى دولة السوق من ناحية أخرى، ففي الدول التي تتبع سياسة إحلال الواردات يلجأ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إنشاء فروع للإنتاج في الدولة المضيضة بغرض الالتفاف على القيود التي تفرضها الدولة المضيضة على هذه الواردات، أما في الدول التي تتبع سياسة تحرير الواردات فقد يتجه الاستثمار الأجنبي إلى التصدير من دولة المقر إلى الدولة المضيضة، حيث أن التكلفة هي العامل الرئيسي الذي يقرر اعتماد أي من النهجين، ويتمثل الدافع الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر السعي إلى تحسين الفرص التنافسية لمنتجاته على المستوى العالمي، وذلك بتقليل كلفة الإنتاج عن طريق توزيع وحدات الإنتاج أو جزء منها في دول ذات تكلفة منخفضة، وخاصة فيما يتعلق بتكلفة العمالة في

ظل وجود عمالة مدربة ورخيصة نسبيا في الدول المضيفة مقارنة بدولة المقر التي غالبا ما تكون دولة متقدمة ، ومن أهم الصناعات التي انتهجت هذا النهج صناعة السيارات وصناعة الأجهزة الإلكترونية^(١).

الشكل رقم (١)

المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبنية في منطقة الأسكوا ، الأمم المتحدة - نيويورك ، ٢٠٠٣ .

١- د. عيسى حمد الفارسي، وآخرين، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أ) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٥ ، ص ٦٤ .
 ب) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٨ .

٨ . توفر خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات المتوفرة لخدمة هذه الاستثمارات:

ويعني ذلك تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسية المراد تنميتها ، فالمعرفة هي أهم عنصر يجب على الدولة توفيرها للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل دعم هذا التدفق. وتعد الخرائط الاستثمارية عنصراً رئيسياً في جهود الدولة للترويج لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما تشمل هذه الجهود إبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم التسهيلات ، ومن أهمها إلغاء الازدواج الضريبي وتسهيل إعادة انتقال الأرباح ورأس المال وغيرها ، وإقامة المعارض التي تبين الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة والخدمات المتوفرة لخدمة هذه الفرص .

٩ . تعزيز التنمية البشرية من خلال الاهتمام بقطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات السوق من العمالة المدربة في مختلف التخصصات:

يلعب توفير الأيدي العاملة المدربة والرخيصة نسبياً مقارنة مع مثيلتها في الدول المجاورة دوراً أساسياً في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا . حيث تمثل العمالة الماهرة عنصراً مهماً من تكلفة الإنتاج ، وبالتالي من الاستثمار الأجنبي ، وخاصة ذلك الاستثمار الذي يهدف إلى المنافسة في الأسواق المحلية ، إذ أنه يسعى إلى خفض هذه التكلفة عن طريق عدة وسائل من أهمها توفير العمالة المدربة والرخيصة نسبياً . كما ينبغي على الدولة الاهتمام بنظام التعليم والتدريب بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلية من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى .

١٠ . إعداد خطة للترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن خطة الترويج تتكون من ثلاثة مراحل ؛ تتضمن الأولى الدعاية والترويج ، بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول ؛ وتشمل المرحلة الثانية خلق الاستثمار ، بما في ذلك إيجاد الفرص المواتية ، والمشجعة للاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تجذب الاستثمارات الأجنبية إليها ، وذلك ببناء المؤسسات وإصدار القوانين المشجعة للاستثمار المباشر ؛ أما المرحلة الثالثة فتتمثل في المحافظة على الاستثمارات القائمة عن طريق توفير الخدمات اللازمة والبنية التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات التي تشجع على بقاء هذه الاستثمارات وعدم هروبها ، مما يشجع بالتالي على قدوم استثمارات إضافية بفضل الجهود القائمة لخدمة هذه الاستثمارات ، الشكل رقم (١) .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة الترويجية يجب أن تشمل جميع القطاعات ذات الصلة بما في ذلك القطاع الخاص ، ووسائل الإعلام المختلفة والمكاتب التجارية في الخارج والمكاتب الشعبية وغيرها ، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر البيانات والمعلومات والخرائط الاستثمارية المفصلة التي توضح أرقام وبيانات عن الاقتصاد الوطني ، والقطاعات الرئيسية ومعدلات نموها ، وحجم الاستثمارات المخصصة وغيرها ، على أن تكون هذه الجهود تحت إشراف وتنسيق هيئة متخصصة مثل هيئة تشجيع الاستثمار أو أمانة التخطيط أو أية جهة أخرى تتوفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية التي تسمح لها بالحصول على البيانات والمعلومات والتنسيق مع مختلف القطاعات الأخرى^(١).

عاشراً: الخاتمة والتوصيات

الخاتمة :

ركزت الورقة على واقع واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي من حيث حجمها وعددها والعمالة المطلوبة لتنفيذها بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ ، وذلك لمعرفة العوامل المؤثرة على هذه الاتجاهات ، وبالتالي اقتراح السياسات التي تساعد على تحسين مناخ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي .

فقد تبين بأن ليبيا تعاني من تدني في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ولتصحيح هذا الوضع ينبغي اتخاذ عدة إجراءات على مستوى استقرار السياسات الاقتصادية الكلية ، وتحسين الإطار التشريعي من أجل دعم تدفق هذه الاستثمارات لتصل إلى الحجم المطلوب الذي ينسجم مع الإمكانيات الاقتصادية للاقتصاد الليبي.

فقد نفذت بعض الإصلاحات التي انبثقت من أولويات محلية تركزت في معظمها على استقرار السياسة الاقتصادية ، وإصدار وتعديل بعض القوانين ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكن عملية الإصلاح هذه كانت مبنية على خطوات متعاقبة ، ولم تكن ضمن برنامج شامل ذي إطار زمني محدد ، كما أن برنامج الخصخصة لا يزال يسير ببطء على الرغم من ظهور بعض السلبات ومنها مشكلة العمالة الزائدة . وكان من شأن إبقاء بعض القطاعات بعيدة عن مشاركة الاستثمار الأجنبي ، أن تلعب دوراً أيضاً في تخفيض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

١ - عيسى محمد الفارسي وسليمان سالم الشحومي «البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي». ص

إلى ليبيا . وبالتالي فإن توسيع قاعدة مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مهمة مثل النفط والبنية التحتية والسياحة والتعليم والصناعات التحويلية والنقل البحري والبري وغيرها سيكون له آثار إيجابية على مجمل الأنشطة الاقتصادية .

كما لعبت بعض العوامل غير الاقتصادية دوراً معوقاً لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتأتي في مقدمتها التعقيدات الإدارية التي تعرقل أعمال المستثمرين وترفع تكلفة الاستثمار، مما ينعكس سلباً على حجم تدفق هذه الاستثمارات. وبالرغم من وجود التزام على أعلى المستويات السياسية والاقتصادية، فإن المشاكل تظهر عند المستويات الدنيا من الهيكل الإداري، الأمر الذي يعيق الجهود التي تبذلها الدولة لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية .

التوصيات:

فيما يلي نقدم بعض التوصيات التي قد تساعد في دفع حركة الاستثمارات الأجنبية وتنفيذ مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وهي على النحو التالي :

١ . العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات ، وخصوصاً بعد أن تمت مراجعة وتحديث وتعديل بعض القوانين لتواكب متطلبات المرحلة المقبلة ، لما لذلك من أهمية في زيادة الاطمئنان والثقة لدى المستثمرين ، إضافة إلى التعهد بعدم إلحاق أي ضرر بالاستثمارات القائمة من جراء التعديلات التي تطرأ على القوانين والتشريعات .

٢ . إيجاد خطة استثمارية شاملة وواقعية لجميع الأنشطة الاستثمارية ، تتضمن مشروعات للصناعات التحويلية تقوم على استخدام الموارد والمواد الخام المحلية ، وبصفة خاصة النفط والغاز الطبيعي ومشتقاتها، وبالتالي ستكون هناك ميزة نسبية في إقامة هذه المشروعات ، مما يشكل حافزاً لرؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة فيها ، فضلاً عن تحقيق التكامل الأممي والخلفي بين الصناعات المحلية مما يدعم هيكل البنيان الصناعي للاقتصاد الليبي .

٣ . العمل على توحيد المؤسسات والجهات المعنية بقضايا الاستثمار الأجنبي تحت مظلة واحدة لضمان توحيد جهودها والحيولة دون تعدد الجهات الرقابية والجهات المانحة للتراخيص . وبالتالي تبسيط إجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص وتسجيل المشاريع والحد من تكلفة هذه الإجراءات .

٤ . تعزيز النظام القضائي وإضفاء ثقة أكبر على عمله من خلال إنشاء محاكم تجارية ومالية متخصصة تؤدي إلى الإسراع في البت في قضايا المنازعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي عند وجودها .

٥ . تشجيع إقامة الروابط الأمامية والخلفية بين المشاريع والصناعات المحلية من جهة ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، لما لذلك من فوائد تعميم المهارات والتكنولوجيا على هذه المشاريع والصناعات.

٦ . ضرورة إضفاء صفة الاستمرار على برامج ترويج الاستثمار الأجنبي في ليبيا والتي تهدف إلى التعريف بالفرص الاستثمارية والمزايا المقدمة لها والصناعات الواعدة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٧ . مواصلة العمل على تطوير البنية التحتية الأساسية من شبكات الطرق والاتصالات والنقل والكهرباء والطاقة وغيرها ، نظراً لأهميتها في ترويج وتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الليبي .

٨ . تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والعربية التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات الاستثمارية ، وتقديم الخدمات الاستثمارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابع لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي ، بالإضافة إلى إنشاء وتفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري في المكاتب الشعبية في مختلف دول العالم .

وينبغي أن نقول بأن الخطوات التي تقوم بها الدولة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار توجهات الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي ، والعمل على استيفاء متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، فضلاً عن الشروع في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية ، ستوفر البيئة المناسبة والمساندة للأنشطة الاقتصادية ، وستعمل على اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الليبي .